*الإلغاء في أساليب سيبويه*

*بحث في النحو*

*إعداد/ ميريهان مجدي محمود*

*قسم اللغة العربية*

*كلية العلوم الاسلامية – جامعة المدينة العالمية*

شاه علم - ماليزيا

*mirihan@mediu.ws*

خلاصة—هذا البحث يبحث في الإلغاء في أساليب سيبويه.

*الكلمات المفتاحية: المفعول المطلق، الالفاظ، الالغاء.*

# ***المقدمة***

معرفة أسس الإلغاء في أساليب سيبويه، يقول: "والتأخير في المصدر كالتأخير في الفعل"؛ فإن ابتدأت فقلت: ظني زيدٌ ذاهبٌ؛ كان قبيحًا لا يجوز البتّة، وتحقيق هذه اللفظة "البتة" كالتالي: الهمزة فيها كما ترى همزة "أل" وجميع ما فيه "أل" تعتبر همزته همزة وصل، يعني: لا ترسم الهمزة فوق ألف الكتاب، ولا ترسم الهمزة تحته، وتقول: قرأت الكتاب، فتسقط الهمزة في وسط الكلام، وإنَّما تثبتها في أوله؛ فتقول: الكتاب قرأت، هنا في كلمة "ألبتة" بالذات تحقيقها: أنَّ همزتها من حيث القياس همزة وصل، إلا أنَّها خالفت القياس وصارت همزة قطع، فبالاستعمال تقول: لا يجوز هذا "ألبتة"، ولا تقل: لا يجوز هذا "البتة"، كما يقول كثير من الناس الذين لم يحقِّقوها.

1. *المقالة*

علاقة الإلغاء بالإعمال والإهمال، والتعليق في أفعال القلوب وغيرها:

ذلك الموضوع الذي يتعلق بموضوع الإعمال؛ لأنه متّصل بالاستعمال، ومتّصل كذلك بالإلغاء، فقلما تجد كتابًا يخلو من ذكر الثلاثة معًا، ما معنى ذلك؟ معناه: أنك تقول كما قال سيبويه: "أظنّ عبدَ الله قائمًا"، وتقول كما قال سيبويه: "عبدُ الله أظن قائمٌ".

في هذا المثال الأخير وجدنا أن "أظن" قد ألغي لا عمل له وتوسط، وكذلك تقول:

"عبدُ الله ذاهبٌ أظن"؛ فقد ألغيت أظن وأخواتها.

التعليق أولًا: يختص بالأفعال القلبية، كالرؤيا، كالعلم، ونحو ذلك، وهو معناه: إبطال العمل لفظًا لا محلًّا، ومن تلك الإضاءة يتبيّن لنا الفرقُ بين التعليق وبين الإلغاء بالنّظر إلى محلِّ الفعل، فالفعل يكون ملغيًّا إذا كان وجوده كعدم وجوده، بمعنى أنه لم يعمل لا في محل، ولا في ظاهر، لم يعمل في ما يعطف على محلّه بالنصب مثلًا، وهذا الذي نراه في التعليق، فالتعليق أنّك تبطل العمل للفظ الفعل، لكن محله هو محل النصب، وسبيل التعليق أو حكمه الوجوب.

حين نطالع ذلك في (شرح التسهيل) لابن مالك في الجزء الأول- يقول: على سبيل الوجوب، أي أنَّ التعليق يكون واجبًا بخلاف الإلغاء، فالإلغاء جائز، والتعليق واجب، أي: تستطيع أن تقول: عبدَ الله أظن قائمًا، وتستطيع أن تقول: عبدُ الله أظن قائمٌ، لكن لا يجوز لك أن تقرأ قول الله تبارك وتعالى: {ﮩ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ} [الكهف: 13] هكذا يكون التعليق لا يعمل في اللفظ، وإنَّما يعمل في المحل أو الموضع، وهو واجب، ولكن الإلغاء يكون جائزًا، هذا مهمّ جدًّا في الفرق بين التعليق وبين الإلغاء، فما ذكره سيبويه من نحو قولك: "عبدُ الله أظن ذاهبٌ" من الإلغاء جائز؛ فإن قلت: ما معنى كونه جائزًا؟ قلت لك: تستطيع أن تقول: عبدَ الله أظن ذاهبًا على الإعمال.

ولعلك تسأل وتقول: ما سبب التعليق؟

نقول إنَّ سبب التعليق أنَّك إذا أردت أن تنظر في التعليق لا بد أن تنظر إلى أن معمول الفعل الذي علقته كان تاليًا لاستفهام، أو كان متضمنًا معناه: أو كان مضافًا إلى ما في معناه: أو كان تاليًا للام ابتداء، أو كان تاليًا لقسم، أو كان تاليًا لما النافية أو إن النافية، كما في قوله تعالى: {ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ} [الأنبياء: 109] هنا الفعل أدري، وهو من أفعال القلوب، وأفعال القلوب تكون عاملة وتكون معلقة، والتعليق خاص بأفعال القلوب على شرطه، وشرطه -كما ذكرت لك- أن يكون معموله تاليًا لما له الصدارة، تاليًا لما النافية، إنَّ النافية، تاليًا للقسم، وهكذا، فأنت تقرأ قول الله تعالى: {ﮪ ﮫ ﮬ} جاء الاستفهام، وتلاه "قريب" أنت لا تقول: وإن أدري أقريبًا أم بعيدًا ما توعدون، وإنما تقول: {ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ} لماذا؟ لأن هناك تعليقًا حصل، والتعليق الذي حصل تسبب عنه رفع "قريب" بسبب وجوده بعد همزة الاستفهام: أقريب، وأدري من أفعال القلوب علقت: ما معنى علقت؟ يعني: أبطلنا عملها في اللفظ، لكن عملها في المحلّ باقٍ، {ﮫ ﮬ ﮭ} [طه: 71] كذلك حدث التعليق، يقول الشاعر:

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي | \* | إِنَّ الْمَنَايَا لَا تَطِيشُ سِهَامُهَا |

فورود العامل بعد اللام أدّى إلى تعليق علم، وفي كتاب الله تعالى: {ﮑ ﮒ ﮓ ﮔ ﮕ} [الشعراء: 65] الآية من سورة الشعراء ورد فيها قول الله تعالى علم على سبيل التعليق، لا على سبيل الإلغاء، ما سبب تعليق علم في آية الشعراء ونحوها؟ وجود هؤلاء الذي هو في الأصل معمول لعلم بعد "ما" النافية، ويقول الله تبارك وتعالى: {ﭺ ﭻ ﭼ ﭽ ﭾ} [الإسراء: 52] يعني: ما لبثتم إلا قليلًا؛ فـ"إنَّ" هنا نافية، وكان بسببها التعليق.

2. متى يقبح مثل: متى زيد ظنك ذاهب:

يقول سيبويه: "واعلم أنَّ المصدر قد يُلغى كما يُلغى الفعل" وذلك قولك: متى زيد ظنك ذاهب، انتبه إلى أنَّ المصدر هو "ظنك"، و"زيد" لفظ مرفوع، و"ذاهب" لفظ مرفوع، وكأن التعبير من حيث الأصل: "زيد ذاهب" على الابتداء والخبر، فلما جاء المصدر، والمصدر يعمل كما يعمل الفعل، إلا أنه وضع هكذا؛ لم يؤثر في زيدٌ عن الحكاية بالرفع، ولم يؤثر في ذاهبٌ، وكأن الكلام بقي على ما كان عليه وحدث الإلغاء، ودعني أسألُك -والوجهان جائزان-: إذا كنا نقول: زيد ظنك ذاهبٌ، وزيد أظن ذاهبٌ، أيستوي التعبيران? الجواب: نعم، ما الأصل في التعبيرين؟ الجواب: الأصل: زيد أظن ذاهب، لماذا؟ الجواب؛ لأن العمل بالنسبة إلى الفعل أصل، لكنه بالنسبة إلى المصدر فرع، فالمصدر الذي هو أصل الاشتقاق عند أهل البصرة عمل بالحمل على فعله.

وينبهنا سيبويه إلى ذلك فيقول: "كأن الأصل متى زيد ذاهب"، وكذلك يضيف إلينا مثالًا جديدًا حين يقول: "وزيد ظني أخوك"، ما أصل العبارة؟ "زيد أخوك"، "زيد" مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة، و"أخوك" خبره.

وأنبهك ما يكثر على ألسنة العلماء حين يقولون: و"أخوك" خبره، إنَّما يقصدون: "أخو" خبر مرفوع، علامة رفعه الواو نيابة عن الضمة؛ لأنه من الأسماء الستة استوفى شروط إعرابها بالحروف، ومن الشروط: أن تكون مكبّرة غير مصغرة، وأن تكون مضافة، وأن تكون إضافتها إلى غير ياء المتكلم، إلى غير ذلك، والكاف مضاف إليه مبني في محل جر، إلا أنهم يعبرون فيقولون: أخوك بالنظر إلى أن المضاف والمضاف إليه كالكلمة الواحدة.

ولما دخل ظنّي لم يؤثر شيئًا، وبقي التعبير على ما كان عليه، فـ"زيد" مبتدأ، و"أخوك" على النحو الذي بينت لك خبره، وظني بما أضيف إليه ملغي لا عمل له.

ويذكرنا سيبويه فيقول: والتأخير في المصدر كالتأخير في الفعل، يعني: اعلم إذا ألغيت الفعل أخرته. كلام جميل كالندى في صباح بلا غيم، ما معنى هذا؟

معناه: أنك تقول: عبد الله ذاهب أظن، يا أخي كذلك تقول: عبد الله ذاهب ظني، هذا مراد سيبويه، يعني: إذا كنّا أعملنا الفعل، وألغيناه، ثم أعملنا المصدر بالحمل على الفعل، وألغيناه كما ألغينا الفعل، فنأتي في مسألة تأخير الفعل فنجيز تأخيره أو ننبّه إلى تأخيره، ثم نستثني من التأخير المصدر؟ هذا لا يعقل، وإنما كما حملنا مصدره على الفعل في العمل والإلغاء؛ نحمل المصدر على الفعل في التأخير.

يقول سيبويه: "والتأخير في المصدر كالتأخير في الفعل"؛ فإن ابتدأت فقلت: ظني زيدٌ ذاهب؛ كان قبيحًا. فهنا نقف ونقول: لماذا استقبح سيبويه "ظني زيد ذاهب، إنَّما كان قبيحًا"؟ لأن الذي استقبحه سيبويه إنَّما استقبحه لعلّة وجيهة، وهي: أني كيف أبدأ بالظن، والظن ملغى لا عمل للمصدر؟ فكيف تبدأ به وهو لا عمل له؟ وقد ذكرنا أن ذلك في الفعل، أنت لا تقول: أظن عبدُ الله ذاهب، ولكنك تقول: عبدُ الله ذاهب أظن، وإن أردت أن تضع امتحانًا لتلاميذك، فسألت وقلت: أظن عبدُ الله ذاهب، عبدُ الله ذاهب أظن؛ لما جاز الأسلوب الثاني، دون الأول؟ يقف عندها الطلاب يفكرون ما الفرق؟ أظن جاءت مقدمة وتأخرت ولكن الجملة واحدة، فإذا انتبه ذكي إلى أنَّ الفعل إذا ألغي كان قبيحًا أن يتقدّم، وتعلم منه: أنه إذا لم يكن عاملًا؛ كان قبيحًا أن يتقدّم، أيتقدّم وليّ فتاة غير أبيها ليزوّجها وأبوها موجود، إنَّما يتأخّر كل وليّ ويتقدم أبوها المؤثر، كما قال الفقهاء باللفظ الواحد؛ لتعلم أن لغتنا؛ -قرآنًا، وسنة، وأساليب عربية- إنَّما هي حياة تتبّع، وليست مجرّد لسان يلوك بكلام، هذا منه مستقيم، وهذا منه قبيح؛ لأنا لا ندرس اللغة لذاتها، وإنما ندرسها خدمة للكتاب الذي بها نزلت، وللسنة النبوية المطهرة التي حملت، ولدرر المعاني العربية التي نقلت إلينا.

يقول سيبويه: "والتأخير في المصدر كالتأخير في الفعل"؛ فإن ابتدأت فقلت: ظني زيدٌ ذاهبٌ؛ كان قبيحًا لا يجوز البتّة، وتحقيق هذه اللفظة "البتة" كالتالي: الهمزة فيها كما ترى همزة "أل" وجميع ما فيه "أل" تعتبر همزته همزة وصل، يعني: لا ترسم الهمزة فوق ألف الكتاب، ولا ترسم الهمزة تحته، وتقول: قرأت الكتاب، فتسقط الهمزة في وسط الكلام، وإنَّما تثبتها في أوله؛ فتقول: الكتاب قرأت، هنا في كلمة "ألبتة" بالذات تحقيقها: أنَّ همزتها من حيث القياس همزة وصل، إلا أنَّها خالفت القياس وصارت همزة قطع، فبالاستعمال تقول: لا يجوز هذا "ألبتة"، ولا تقل: لا يجوز هذا "البتة"، كما يقول كثير من الناس الذين لم يحقِّقوها، ولم يطلعوا على أقوال العلماء فيها، إذن مبدوءة هي بـ"أل"، وكل همزة لـ"أل" همزة وصل، فالقياس أن تكون وصلًا كأخواتها، ولكنها خالفت، وخولف بها، ربما لندرتها أو لـأهميتها في إفادتها التوكيد، ونصبها على الظرفية كما تنصب كلمة أبدًا، يقول: لا يجوز ألبتة.

3. ورود الزعم بمعنى اليقين:

ويشير سيبويه إلى أنَّ الزعم يستعمل في اليقين، لم يخصص لذلك بابًا، ولم يأخذ في ذلك وقتًا، وإنما قال: "وزعم أبو الخطاب، ولا بد أن نعلم أن كلمة: "وزعم الخليل"، و"ظن الخليل" أن ذلك بمعنى علم وتيقن لا بمعنى الشك، وورود الظن بمعنى اليقين وارد في القرآن الكريم {ﭼ ﭽ ﭾ ﭿ ﮀ} [الأحزاب: 18] درستم قد، وعلمتم أنها إذا دخلت على المضارع على خلافها إذا دخلت على الماضي، فعلى المضارع تدل على الاحتمال والتقريب.

4. الهاء في: عبد الله أظنه منطلق:

ثُمَّ تأتي فكرتان يسيرتان في الكتاب، ومهمّتان يقول سيبويه فيه هذا المثال: "عبد الله أظنه مطلقًا، إذا سألتك سؤالًا"، وقلت: علامة يعود الضمير في قوله: "أظنه". قلت: يعود على عبد الله -بلا شكّ-. أقول لكم: هذا خطأ بلا شكّ؛ لأن الضمير في "أظنه" يعود على الظن المفهوم من أظن، كأنك قلت: عبد الله أظن ظنًّا بأنه منطلق، أظن ظنًّا انطلاقه، أنت ألغيته ووسطت؛ فاحذر. أن تظن أن الضمير في أظنه إنَّما يعود على عبد الله، وربما تؤدّي بك السانحة إلى معرفة النائب عن المفعول المطلق، فيأتيك مزيد شرح للضمير وعوده على المصدر المفهوم، سواء تقدم ذلك المصدر أم كان متصيدًا كما يقول الصرفيون والنحويون، المهم أن تقول: يقول سيبويه: "عبد الله أظنه منطلق"، اعلم أن الضمير لا يعود على عبد الله، وإنما يعود على الظن المفهوم.

# المراجع والمصادر

1. سيبويه، عمرو بن عثمان سيبويه (الكتاب) ، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، بيروت، دار الجيل، 1991م
2. المبرد، محمد بن يزيد المبرد (المقتضب)، دار الكتب العلمية، 2000م
3. بن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك (شرح التسهيل)، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، القاهرة، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، 1990م
4. القفطي، جمال الدين علي بن يوسف القفطي (أنباه الرواة على أنباه النحاة)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، 1950م
5. بن كثير، إسماعيل بن كثير (طبقات الشافعية)، دار المدار الإسلامي للتوزيع، 2003م
6. الحنبلي، ابن العماد عبد الحي بن أحمد الحنبلي (شذرات الذهب في أخبار من ذهب)، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط ومحمود الأرناؤوط، سوريا، دار ابن كثير، 1986م
7. الأنباري، عبد الرحمن بن محمد الأنباري (الإنصاف في مسائل الخلاف)، دار الكتب العلمية، 2007م
8. الأنباري، أبو البركات بن الأنباري (البيان في غريب إعراب القرآن)، دار الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، 2002م
9. الأنصاري، جمال الدين بن هشام الأنصاري (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب)، دار الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع، 2001م
10. الأشموني، علي بن محمد الأشموني (شرح الأشموني على ألفية ابن مالك)، دار الكتب العلمية، 1998م
11. بن جني، ابي الفتح عثمان بن جني (الخصائص)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 2006م
12. بن مالك، محمد بن عبد الله بن مالك (شرح الكافية الشافية)، دار الكتب العلمية، 2000م
13. الشافعي، محمد بن علي الصبان الشافعي (حاشية الصبان على شرح الأشموني)، دار الكتب العلمية، 1997م
14. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (بغية الدعاة في طبقات اللغويين والنحاة)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، مطبعة عيسى البابي الحلبي، 1964م
15. الطنطاوي، محمد الطنطاوي (نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 1997م
16. الأستراباذي، محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي (شرح الرضي على الكافية)، تحقيق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، 1978م
17. بن يعيش، يعيش بن علي بن أبي يسار بن يعيش (شرح المفصل)، عالم الكتب للطباعة والنشر والتوزيع، 1996م.
18. بن منظور، محمد بن مكرم بن منظور (لسان العرب)، بيروت، دار صادر، 1970م
19. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (اللباب في علل البناء والإعراب)، دار الفكر المعاصر للطباعة والنشر والتوزيع، 1995م
20. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (همع الهوامع في شرح جمع الجوامع)، دار الكتب العلمية، 1997م
21. الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف بن عليّ بن حيان الأندلسي (تفسير البحر المحيط)، تحقيق: عادل أحمد وعلي معوض، بيروت، دار الكتب العلمية، 1413هـ